الإختيار الثوري

العدد 46
ابريل 1980
الثمن 2,50 ف

ملف

العربية السعودية

مقابلة مع الرئيس احمد بن بلة :

النظام التونسي كشف عن بشاعته

اشكالية العمل الديمقراطي

المغرب

ملف

المملكة السعودية

ياراجل خليه يصب .. هو رايح رايح ..

مع انحسار المد الثورى على امتداد الوطن العربي وتعاظم الردة الرجعية، احتلت العربية السعودية موقعا هاما في الخريطة السياسية وأصبح لها دور متعاظم التأثير في الوضع العربي، لدرجة أن البعض أخذ يتحدث عن الحقبة السعودية. وهذا الامر ناجم بالدرجة الاولى عن تزايد أهمية النفط لا على المستوى الاقتصادى فحسب بل على المستوى السياسي أيضا. ان العربية السعودية بفضل امكانياتها النفطية، وكحلقة أساسية في سلسلة مواقع الارتكاز الامبريالية، تلعب دورا سياسيا رجعيا يتعدى الاطار العربي ليشمل افريقيا وبعض مناطق آسيا. لقد انطلق النظام السعودى من قوته الاقتصادية وقوته المعنوية المستمدة من موقعه بالنسبة للعالم الاسلامي بتواجد الديار المقدسة في السعودية، ليعزز مواقع الامبريالية وليخدم مخططاتها.

في هذا الاطار تندرج السياسة السعودية ازاء القضية الفلسطينية، اذ من المعلوم أن السعودية تشكل حلقة أساسية في مخططات التسوية التي عرفتها وتعرفها المنطقة والتي تستهدف تكريس الهيمنة الامبريالية الصهيونية الرجعية وسحق كل نفس نضالي بدءا بالثورة الفلسطينية.. كما أن الدور الذى تلعبه السعودية في تمويل جماعات الاخوان المسلمين وما شابههم وفي تغطية نفقات الحملات الانتخابية لليمين بأوروبا وفي تدعيم وتعزيز الانظمة الرجعية العميلة، يضعها في موقع الخادم الامين للمصالح الامبريالية العالمية في المنطقة. ولعل تمويلها للتدخلات السافرة التي قام بها النظام المغربي في زايير يجد ذلك الطموح الامبريالي الهادف الى خلق قوة عدوانية ضاربة ضد الشعوب وقواها التحررية والذى يرتكز على ثلاثة أبعاد: التوجيه والتسليح والتموين من الغرب والقوى البشرية من الانظمة الرجعية العميلة كالنظام المغربي، والتغطية المالية من النظام السعودى.

وزيادة على ما تقدم، هناك الدور الخطير الذى تلعبه العربية السعودية في تكريس احتكار الشركات المتعددة الجنسية لخيرات الشعوب وثرواتها وبخاصة النفط. وان دور صمام الامان الذى تلعبه السعودية بالنسبة للاحتكارات العالمية في صف الدول المنتجة للنفط لخير مثال يبرز عمالة النظام السعودى وتبعيته المطلقة للامبريالية العالمية.

واذ نخصص ملف هذا العدد للعربية السعودية، فلاهمية هذه القضايا من جهة ولتسليط الاضواء على جوانب مظلمة في ماضي أو حاضر العربية السعودية وخاصة بالنسبة للقارئ المغربي من جهة ثانية. ■

الجذور التاريخية لعمالة النظام السعودي

كانت منطقة الخليج العربي بصفة دائمة، محل أطماع الدول الاوروبية الكبرى، اذ كانت معظمها تحلم للوصول الى ممرّات الخليج، وازدادت هذه الاطماع، عندما بدأت الدول الاوروبية وروسيا القيصرية، ترغب في أن تحل محل السلطة العثمانية. وتنافست فرنسا مع بريطانيا، للتواجد في المنطقة، وفازت فرنسا بفتح قناة السويس، بينما كانت المانيا تحاول فرض وجودها عن طريق السكة الحديدية الرابطة بين بغداد والكويت. وكانت هذه الدول تخشى أن تنفرد احداها بالسيطرة على كامل ولضمان مصالح الكل، اتفقت في ما بينها سنة ١٨٥٦ على اقتسام مصالح الأمبراطورية العثمانية (أو الرجل المريض كما كانوا يسمونها). غير أن بترول الخليج شكل اغراء جذابا لاميركا مما دفع بها التمسك بفرض سياسة الباب المفتوح.

وخير وسيلة لضمان مصالح الاستعمار، هي البحث عن العملاء ودعمهم كامراء وملوك، لقهر الشعوب وفتح المجال أمام الاستعمار ليستنزف خيرات المنطقة وبما أن بريطانيا هي التي تولّت السيطرة على شبه الجزيرة، فانها سعت قبل كل شيء على طرد المانيا المنافسة من المنطقة، كما عبّر عن ذلك أمام مجلس اللوردات وزير الخارجية البريطاني يوم ٥ مايو ١٩٠٣ حيث قال: "اننا نعتبر قيام دولة اخرى بانشاء قاعدة بحرية أو ميناء حصين على الخليج العربي خطرا بليغا جدّا على المصالح البريطانية، واننا سنقاوم ذلك حتما بكل ما لدينا من الوسائل".

وهكذا بدأت بريطانيا ترسل عناصر المخابرات الى المنطقة للتخطيط مع العملاء المحللين، والبحث عن العملاء الجدد. وركزوا في البداية على ابطال مشروع السكة الحديدية الرابطة بين بغداد والكويت، وقد ساعدهم في ذلك مبارك الصباح، الذى تعهد كذلك بمساعدة بريطانيا للاستيلاء على السعودية.

الاستعمار يختار "التجزئة" بديلا للوحدة الرجعية

وهكذا قام الصباح باستقطاب عبد العزيز آل سعود وجعله تحت تصرف الاجهزة البريطانية كما اكد ذلك "الماجور ديكسون" في كتابه "الكويت وجارتها" حيث قال: "ويعود الفضل الى الشيخ مبارك الصباح في تدريب عبد العزيز آل سعود وفي ميله نحو الانجليز".

وقد تولّت عناصر المخابرات البريطانية، مهام توجيه آل سعود والاشراف مباشرة على تطبيق الخطط، وتوسيع نفوذ العائلة، بقمع ومطامدة باقي الامراء والملوك ولو ابدوا تعاملهم مع بريطانيا، كالشريف حسين، والرشيد، وذلك نظرا لكون عبد العزيز أو عائلته خير من ينفذ أوامر المستعمر، بحيث أن عناصر الاجهزة البريطانية هي التي تشرف في عين المكان على تنفيذ قرارات لندن لتزكية آل سعود، ومن ضمن هذه العناصر المعروفة "الكولونيل هاملتون" "والكولونيل واين"، و "المسترجون فيلبي" الذى قضى حوالي ٣٨ سنة كمستشارا لملوك آل سعود وقد جاء في احدى تقاريره: "ان ابن سعود خير لبريطانيا في تنفيذ سياستها وحماية مصالحها في العالم العربي لانه رجل المستقبل والقادر على التنفيذ".

وهكذا بدأت بريطانيا تتآمر ضدّ الشريف حسين، بعد ان تعاملت معه، لكون هذا الاخير رفض تسليم فلسطين لليهود، متمسكا بالاتفاقية (التي وقعها مع بريطانيا في يناير ١٩١٦، التي تعهدت بموجبها بتنصيبه ملكا على دولة عربية، تضم العراق وسوريا وفلسطين والجزيرة العربية. وقد تخلت بريطانيا عن وعدها بتوقيع اتفاقية "ساكس بيكو"، فساعدت عناصر المخابرات البريطانية الملك عبد العزيز

اختطاف واغتيال المناضل ناصر السعيد

اثر عملية المسجد الحرام قاد النظام السعودى حملة ميستيرية ضد المناضلين السعوديين، أدت الى اعتقال المئات واستشهاد العشرات. وكعادة مثل هذه الانظمة المتسلطة لم يكتف النظام السعودى فقط بملاحقة المناضلين داخل التراب السعودى، بل تعقب كذلك المناضلين خارج الحدود. وهكذا تم اختطاف المناضل السعودى ناصر السعيد من بيروت وتم نقله عبر الجو الى السعودية حيث تمت تصفيته.

والمناضل ناصر السعيد يعتبر من المناضلين الاوائل الذين ساهموا في الانتفاضات العمالية التي حدثت في سنة ١٩٥٢، اضطر على اثرها الى اللجوء الى الخارج.

للزحف على الحجاز "مملكة الشريف حسين" لتنصيبه ملكا على كافة شبه الجزيرة مقابل منح بريطانيا اليد الطولى في تقسيم الوطن العربي، وتسليم فلسطين للصهاينة.

وهكذا تم تنفيذ المخطط البريطاني بطرد الشريف حسين من الحجاز لتتخلص بريطانيا من وعودها.. وفي سنة ١٩٢٩، نصب "فلبي" الامير فيصل بن عبد العزيز وزيرا للخارجية. حيث كان يتلقى تعليماته من طرف لندن، وعندما حضر "فلبي" مؤتمرا لبحث موضوع الهجرة اليهودية اتخذ قرارا باسم الملك عبد العزيز بتسليم فلسطين لليهود. كما أكد ذلك "فلبي" في كتابه "اربعون عاما في الصحراء" حيث قال: "وعندما أدركت خطورة وجوب العثور على حل المشكلة، اقترحت اعطاء فلسطين لليهود مقابل استقلال البلاد العربية"، واستقلال الدول العربية يعني تقسيمها الى دويلات صغيرة تسلّم الى عملاء كامثال ابن سعود. وبكل بساطة يعود "فلبي" الى السعودية ليخبر صاحب الجلالة بالقرار السليم الذى اتخذه باسم المملكة، وليستمرّ من جديد في تسيير دفة الحكم.

اليوم... كالامس

لعل ابرز مثال، يوضح وفاء العائلة المالكة في خدمة مصالح الاستعمار، بالامس القريب، انه لما قام الفلسطينيون بثورتهم الشهيرة سنة ١٩٣٦، ضدّ الانجليز، وشعر الاستعمار بتصاعد حماس الانتفاضة وانتشارها، لجأ الى خادمه المطيع ابن سعود، ليتدخل لدى الفلسطينيين من اجل اقناعهم وتهدئة روعهم، واعطائهم التطمينات بأن بريطانيا سوف تستجيب لمطالبهم وتحقّق الاستقلال عن طريق المفاوضات، دون اللجوء الى أساليب "الارهاب والعنف". وهو نفس الدور الذى لا تزال تقوم به المملكة الى يومنا هذا.

فاذا كانت الامبريالية الاميركية اليوم، هي ذات التأثير الاقوى على النظام في السعودية، عوضا عن بريطانيا، فان التغيير تمّ من سيّد الى آخر، في حين ظلّت عمالة النظام وتفانيه في خدمة المخططات الامبريالية هي هي كما كانت عليه منذ تأسيس الدولة السعودية. ودخول الامبريالية الاميركية الى المنطقة يرجع الى توافر الطاقة النفطية، والحاح الشركات البترولية الاميركية على اخذ نصيبها.

وقد بدأ النفوذ الاميركي منذ سنة ١٩٢٩، حيث جاء المليونير الاميركي "شارلس كرين" الذى أطلق على نفسه لقب "صديق العرب"، وعرض على ابن سعود تقديم خدمات في ميدان البحث عن المياه في الصحراء، بهدف تهيئ ابن سعود للتعامل مع الولايات المتحدة الاميركية وربطه بعجلة أخرى من عجلات الامبريالية. وفعلا تمّ له ما أراد، اذ في سنة ١٩٣٣، منح الملك عبد العزيز لشركة "كاليفورنيا" الاميركية حقّ البحث عن البترول في مساحة تقدّر بـ: ٣٦٠ الف ميل مربّع.

وأثناء الحرب العالمية الثانية، وبالضبط لما طلبت بريطانيا المساعدة العسكرية من طرف البحرية الاميركية (وطبعا كان ذلك مقابل مساهمة أميركا في تقسيم نفط الشرق الاوسط)، بدأ نفوذ الامبريالية الاميركية يتسع أكثر فأكثر، في حين تقلص النفوذ السياسي والعسكرى لبريطانيا، مقابل المحافظة على نفوذها الاقتصادى. وهكذا سمحت الحرب العالمية الثانية أن تدخل أميركا بحصانها الى الشرق الاوسط، مدعمة للدولة الصهيونية، وماسكة بالنظام السعودى كدركي لضرب أى تحرّك جماهيرى ذا نفس تقدّمي في المنطقة تحت الغطاء الديني، وباسم محاربة الشيوعية والالحاد.

فالدعم العسكرى الذى تقدمه الولايات المتحدة الى النظام السعودى يهدف بالاساس ردع الشعوب المجاورة التي تطمح الى استكمال تحرّرها من الاستعمار والرجعية، وبناء مستقبلها بعيدا عن أى نفوذ اجنبي. وما تدخل السعودية في اليمن الشمالي والجنوبي، وكذا في ظفار بالاشتراك في هذه الاخيرة مع الضبّاط الانجليز والجيش الشاهنشاهي ـ سابقا ـ الا مثل ساطع لا حاجة للغوص فيه كما هو معروف.

وهكذا لم يجد النظام السعودى أدنى عناء في تغيير القناع، وتجديد ارتباطاته مع السيد الجديد. فالكل يعلم مدى ارتباطات النظام بالسياسة الاميركية، وحرصه على حماية المصالح الامبريالية في المنطقة، وهو في هذا وفيّ لتعهداته التاريخية التي التزم بها مؤسسو النظام■

عائدات النفط في خدمة أحزاب اليمين في أوروبا

كانت السعودية، ولا تزال، تقوم بالدور الاساسي لخدمة المصالح الاقتصادية والسياسية للغرب. ونظرا لتدفق عائدات النفط الضخمة، فان النظام السعودى لا يتردد في استعمالها لخدمة السياسة الامبريالية، ومحاربة المد التقدمي داخل الوطن العربي وخارجه. وغالبا ما لعبت الاموال السعودية دورا اساسيا في انجاح احزاب اليمين في أوروبا، كما صرح بذلك عدد من الاراء السعوديين، وأكدوا على وقوفهم مع احزاب اليمين في كل من ايطاليا والمانيا وفرنسا، "للحيلولة دون وصول لشيوعيين للحكم" في هذه البلدان.

وهكذا وزع النظام السعودى، ما بين سنة ١٩٧٣ وسنة ١٩٧٦، حاولي احدى عشر مليار دولار في ٢٢ دولة من ما اسماه "بالدول الصديقة التي تقاوم خطر الشيوعية"، ومن بينها خمس دول عربية فقط. كما أن الاموال السعودية تساهم بشكل فعال في ترجيح الكفة في الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة.

ملامح عن الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية

ان قيام المملكة السعودية، في وضعها الحالي سنة ١٩٢٦، عن طريق القضاء على القوى المنافسة في المنطقة الشرقية ومنطقة الحجاز، وبالاعتماد على سكان نجد الذين شكلوا العصب الاساسي بالنسبة للنظام الحالي قد نتج عنه بروز فوارق بين سكان نجد من ناحية، وسكان المنطقة الشرقية ومنطقة الحجاز من ناحية أخرى.

وقد زاد من حدة هذه الفوارق اكتشاف البترول، واهتمام الغرب بالسعودية، كمورد اساسي لمادة النفط، فكان من الطبيعي أن تتدفق عوائد النفط على طبقة دون اخرى، مما أدى الى حصول بعض الفئات على امتيازات مالية ــ خاصة في نجد ــ، بدأت تكبر وتزداد مع ازدياد العائدات النفطية، وفي نفس الوقت يزداد ارتباط هذه الفئات مع الامبريالية وروؤس الاموال الاجنبية، التي تعمل على تركيز النفوذ الاجنبي في السعودية. وقد أدت هذه الارتباطات الى انعكاسات وتطورات عديدة، منها خلق مراكز نفوذ متعددة داخل العائلة الملكية نفسها، ومحاولة خلق قوى عسكرية مسلحة بهدف تثبيت مختلف مراكز النفوذ، وبناء القوى المستقبلية التي يمكن الارتكاز عليها.

وقد نتجت عن هذه الاوضاع، بروز طبقة غنية غناء فاحشا، وظل توزيع الثروة مقتصرا على افراد هذه الطبقة الساندة، بينما ظلت الطبقات المسحوقة، تعيش بعيدة عن اى استفادة من التطورات التي جلبتها العائدات النفطية، وحتى ضمن منطقة نجد التي تعتبر العضد الاساسي للعائلة الملكية. وبالاضافة الى هذه الفوارق الطبقية، هناك أيضا الفوارق الجهوية التي يلعب النظام عليها من اجل استمرار سيطرته، بحيث يغذى هذه الفوارق سواء ضمن المنطقة الواحدة، أو بين منطقة واخرى، الى درجة أن أهل نجد، باعتبارهم أصل حكام المملكة، ينظرون بعين الاحتقار الى سكان المناطق الاخرى، انطلاقا من العداوات السابقة المترتبة عن حروب تأسيس المملكة، ويعتبرونهم مواطنين من الدرجة الثانية.

حكم اقطاعي عتيق

وقد شكلت هذه الفوارق الطبقية والاقليمية، مجالا خصبا لبروز الحركات المناهضة للنظام، وقد شهدت المنطقة الشرقية في الخمسينات مجموعة من الاضطرابات، قادها عمال شركة النفط "ارامكو"، غير أن السلطات واجهت هذه الانتفاضات بقوات الحرس الوطني، التي لم تتردد في استعمال كافة أنواع القمع والارهاب للقضاء عليها.

وأبرز هذه الانتفاضات التي قادها عمال شركة النفط "ارامكو" كانت سنتي ١٩٥٢، و ١٩٥٦، عندما أصر عمال النفط (٢٠ الف عامل) على تأسيس نقابات عمالية لتمثيلهم والدفاع عن حقوقهم والسعي وراء تحقيق مصالحهم، غير أن السلطات قمعت هذه المحاولات بقوة، بحيث تم محاكمة عشرات العمال، واصدار أحكام قاسية في حقهم، كما اضطر بعض المناضلين الى الالتجاء الى الخارج.

هذا ولحد الان لا يوجد في السعودية، اى قانون يسمح بقيام اى تنظيم سياسي او نقابي، بحيث يعتبر اى عمل من هذا القبيل بمثابة اجرام يتم معاقبة مرتكبيه باشد العقاب، غالبا ما يصل الى الاعدام بقطع الرأس أمام العموم. فلا يزال أسلوب الحكم يهيمن عليه الطابع الاقطاعي العتيق، ولا تزال السلطة ممركزة لدى العائلة الحاكمة، لدرجة أن المملكة السعودية لم تعرف نظام ميزانية الدولة الا في عهد الملك فيصل، بحيث كانت تسير شؤون الدولة وتنمية المشاريع بطريقة عفوية، ويتحكم فيها بالاساس عناصر الاسرة الحاكمة والطبقة المحظوظة، تحت اشراف الشركات الاجنبية المهيمنة على أغلبية المشاريع الاقتصادية.

وقد كانت أموال العائدات النفطية تصرف من قبل الملك بالشكل الذى يقرره شخصيا أو يوحي به بعض عناصر الاسرة الحاكمة، مما أدى الى فتح الابواب أمام تقديم الرشاوى الى العديد من المقربين، واعطاء الهبات الى مجموعات المحظوظين، وبطبيعة الحال حرمان الاغلبية الساحقة من الشعب من الاستفادة من ثروات البلاد الهائلة، التي يتم توزيعها توزيعا غير عادل ولا يستجيب لمتطلبات المناطق والسكان.

وترجع هذه العقلية المتحجرة لملوك وأمراء السعودية الى احتقار الشعب السعودى وعدم الاكتراث به، والى اعتقاد الاسرة المالكة ــ بحكم تربيتها وتكوينها الفكرى ــ بأن لها حقا الاهيا مكتسبا في حكم الجزيرة العربية، مستندة في ذلك الى الصفقة الشهيرة التي عقدتها مع الشيخ محمد بن عبد الوهاب في منتصف القرن الثامن

عشر والتي تقتضي باقتسام السلطة بينهما، فللاسرة السعودية السلطة في السيطرة في الجزيرة وللاسرة الوهابية السلطة الدينية.

فالحكم السعودى لا يجد ما يربطه بالشعب سوى التسلط عليه واستخدامه لتحقيق اغراضه العائلة الملكية، وهو في نظرته هذه ينسجم تماما مع تاريخه البدائي وتقاليده القبلية البالية، ومنطلقاته السياسية القائمة على عدد من الاعتبارات الزائفة. وقد عبر الملك عبد العزيز عن مدى الاحتقار الذى يكنه للشعب السعودى، عندما صارح الجماهير النجدية في احدى المواقف بقوله "لا تظنوا أن لكم كبير قيمة عندنا، أنتم عندنا مثل التراب".

والشعار السعودى المكون من سيفين ونخلة يعبر بوضوح عن العلاقة التي تربط بين الحكام والشعب، فالنخلة ترمز للجلد والسيفين يرمزان للقتل والارهاب. كما أن الاسرة السعودية اعتمدت في تثبيت سلطانها على تحالفاتها مع القوى الاستعمارية ذات النفوذ والمصالح الكبرى. فمن أجل اخضاع الشعب العربي في الجزيرة تحالفت مع الاستعمار البريطاني منذ نشأتها كأسرة متسلطة حتى الحرب العالمية الثانية، تم تحولت عنه الى الاستعمار الامريكي، بحيث أصبحت أحد وجوهه البشعة في المنطقة العربية.

وفي السنوات الاخيرة، وخاصة بعد مجيء فيصل، بدأت المحاولة لاقامة ما يشبه الدولة المتكاملة، اى دولة لها مؤسسات وفيها مسؤوليات وصلاحيات محددة، ولكن باعتبار طبيعة نظام الحكم البدوى والعشائرى، وانعدام توفر تقاليد وأصول راسخة يمكن الاعتماد عليها، ظلت الاوضاع الجديدة تأخذ شكلا بدائيا لم ترق بعد الى مستوى الدولة المتماسكة.

غير أن ارتفاع انتاج السعودية من النفط، وازدياد عائداته، فرضا أوضاعا جديدة، وتطورات كبيرة فيما يتعلق بالبنية الاجتماعية والوضع الطبقي على الخصوص. وقد أدت الى تطوير الجيش وتسليحه، وايفاد عدد كبير من الطلاب الى الخارج، الشيء الذى ساعد على ظهور مجموعة التقنوقراط المتخرجين من الخارج، وبروز عناصر كومبرادورية استطاعت أن تنمو بسرعة نتيجة زيادة مشتريات الدولة، واندفاعها وراء المضاربات العقارية، بحيث يستولون على مساحات واسعة من الاراضي خاصة المحيطة بالمدن ثم يعيدون بيعها للحكومة بشكل خاص، ونفس الشيء في المناطق التي تمر منها أنابيب البترول.

حدة الفوارق الاجتماعية

ومن الصعب ايجاد دراسة متكاملة ومدققة للمجتمع السعودى، نظرا لتشعب تركيبه من جهة وغياب الاحصائيات العامة من جهة أخرى. والاحصاء الوحيد الذى تم انجازه كان سنة ١٩٧٤، وقد ظلت نتائجه سرية، لم تنشر لحد الان، وذلك لان النتائج والحقائق التي كشفتها الاحصائيات كانت على عكس توقعات السلطة. فعدد السكان في اغلب التقديرات لا يتجاوز خمسة ملايين نسمة. ويتراوح عدد الاجانب الى حوالي ثلاثة ملايين، من بينهم مليون يمني وخاصة من اليمن الشمالي بالاضافة الى السودانيين والباكستانيين والمصريين وغيرهم. غير أن الظاهرة الجديدة المنتشرة في السعودية بصفة خاصة، وفي منطقة الخليج بصفة عامة هي تواجد الكوريون الجنوبيون، اذ يصل تعدادهم في السعودية الى ثمانين الف، ورغم أن تواجدهم يحمل طابع العمل داخل المؤسسات والمقاولات والشركات، فان تواجدهم الحقيقي يدخل ضمن قوات عسكرية احتياطية، مستعدة للتدخل لمساعدة القوات السعودية كلما دعت الضرورة الى ذلك، فكل الكوريون مدربون تدريبا عسكريا عاليا، واغلبهم يكون خاضعا للتجنيد العسكرى.

النفط ... أو قنوات التبعية

ومما يزيد من تعقيد التركيب الطبقي للمجتمع السعودى، هو تعدد الموارد الاقتصادية، ووفرة الامكانيات المتاحة لشريحة معينة من المجتمع. فالقانون السعودى يسمح لجميع الموظفين الرسميين في مختلف الادارات أن يمارسوا أعمالا تجارية خارج أوقات عملهم الرسمي، مما شجع على استغلال النفوذ، وتهافت التقنوقراط على مزاولة الاعمال التجارية، والقيام بدور السمسرة. كما يحتم القانون في السعودية على جميع الاشخاص والشركات الاجنبية التي ترغب في ممارسة أعمالها داخل البلاد أن تشترك مع عناصر ذوى جنسية سعودية.

وقد أدى كل ذلك الى اثراء هذه الشريحة الراسمالية الكومبرادورية ثراء خياليا، عن طريق تعاطي المقاولات الحكومية أو تعاطي احتكار المواد التجارية المستوردة، وبالخصوص وسائل البذخ والترفيه، والاجهزة والمعدات ذات الطابع الاستهلاكي. هذا وقد تم منح تسهيلات خاصة للاثراء لتمكينهم من احتكار أكبر جانب من التجارة الخارجية.

النفط وتكريس التبعية

ومع ازدياد حجم عائدات البترول في بداية السبعينات، تعهد الملك فيصل للولايات المتحدة الامريكية، باستثمار اكبر ما يمكن استثماره من عوائد النفط داخل الولايات المتحدة، وقد تم فعلا ايداع معظم الاحتياطي المالي للدولة في المصارف الامريكية، بالاضافة الى شراء صفقات من الاسلحة، التي تجاوزتها التكنولوجية الحديثة والتي كانت مكدسة داخل الثكنات الامريكية، وقد تمت تلك الصفقات باسعار خيالية.

ان السعودية تعد أول مصدر للنفط في العالم، اذ أنها تنتج أكثر من ١٥ ٪ من الانتاج العالمي، وأزيد من ٢٨ ٪ من انتاج دول الاوبيك وأكثر من ٣٥ ٪ من انتاج كل الدول العربية. ويصل حاليا انتاجها اليومي الى ٩،٥ مليون برميل.

وقد أصبح البترول السعودى ذو تاثير اساسي في اقتصاد الغرب، الذى يستورد منه حوالي ٤١ ٪ من حاجياته. (فرنسا أكثر من ٣٠ ٪، اليابان أزيد من ٢٠ ٪ وامريكا حوالي ٥ ٪).

ومن سنة ١٩٧١ الى غاية ١٩٧٧، كان الفائض من عائدات النفط حوالى ٤٠ مليار دولار أودع أغلبها في الابناك الامريكية لدعم الدولار، وجزء منها استعمل كقروض قصيرة المدى في الدول الاوروبية.

وتعتبر السياسة البترولية السعودية ابرز واوضح مثال على ارتباطها بالولايات المتحدة خاصة والامبريالية بصفة عامة. سواء كان ذلك من جهة حجم الانتاج أو من خلال الضغط على تحديد الاسعار أو في ترك عائدات النفط تحت تصرف الشركات المتعددة الجنسية.

وفي الفترة الاخيرة تتضح حقيقة أساسية ذات عواقب وخيمة على الثروة البترولية العربية السعودية: لقد كانت أمريكا تخطط على أن يصل انتاج البترول الى ٢٠ مليون برميل يوميا سنة ١٩٨٥. وهذا المخطط يهدف الى استنزاف الثروة وتحصيل القدر الاكبر من النفط والعائدات المالية بأسرع وقت. لقد أدى هذا الامر الى الحاق أضرار كبيرة بحقول النفط. ذلك أن السرعة المبالغ فيها في الاستخراج أدت الى اختلاط كميات كبيرة من الماء مع النفط.

وقد لعبت السعودية باستمرار، دورا أساسيا في الضغط على مؤتمرات الدول المنتجة لتحديد سعر البرميل بشكل يرضي الشركات الاجنبية المستفيدة. كما أن النظام السعودى يصر باستمرار على أن يكون الدفع بالدولار وأن تودع العائدات النفطية في الابناك الغربية.

وآخر مثال على ذلك هو اجتماع الدول المنتجة للنفط في كاراكاس، حيث لجأ النظام السعودى ودول تابعة له الى تحديد حد أقصى لسعر بترولها قبل الذهاب الى المؤتمر وفرضه مسبقا كسعر أقصى.

ولم يتوقف النفوذ الامريكي عند توجيه السياسة النفطية والمالية للمملكة السعودية لصالح الولايات المتحدة فحسب، بل تعداه الى التدخل المباشر في رسم السياسة الاقتصادية والسيطرة عليها عن طريق السيطرة المباشرة في ادارة المرافق الاقتصادية ورسم الخطط الانتاجية، عن طريق الخبراء والاجهزة الامريكية، وذلك بمقتضى اتفاقية التعاون الاقتصادى والفني والثقافي والعسكرى التي وقعها الامير فهد بن عبد العزيز وهنرى كيسنجر عندما كان وزيرا للخارجية في ١٩٧٤/٦/٩. وتقضي هذه الاتفاقية بتشكيل أربع فرق مشتركة للاشراف على التصنيع والتعليم والزراعة والبحث العلمي.

وهكذا لم يكتف النظام السعودى بفتح الابواب أمام زحف الشركات المتعددة الجنسية، ورؤوس الاموال الأجنبية لتنهب خيرات الشعب السعودى، بل ربط البرامج الدراسية ومناهج التعليم والمؤسسات التعليمية بصفة عامة، بالجمعات الاجنبية ومهد الطريق أمام الاستعمار الثقافي ليستولي على فكر الانسان السعودى، وهكذا ربطت جامعة البترول والمعادن بالجمعات الامريكية، وربطت كلية الطب في جامعة الرياض بالجامعات البريطانية.

ان النظام السعودى يضيع الفرصة الهائلة التي أتيحت أمام الشعب السعودى لتقوية امكانياته الاقتصادية، والاتجاه نحو ترسيخ دعائم الصناعة عوض الاتجاه نحو التجارة الطفيلية. كما أن النظام الحالي يشكل عائقا أمام الاجيال الحالية والمقبلة، في استغلال خيراتها من أجل تحويل المجتمع السعودى الى دولة حديثة قادرة على أن توفر لجميع أبنائها مستوى عاليا من المعيشة عن طريق تنمية طاقاتها البشرية ومواردها الاقتصادية■

تعدد المحاور داخل العائلة المالكة

نشأت الدولة السعودية الاولى في منتصف القرن الثامن عشر، في فترة انهيار الامبراطورية التركية، وسقطت في بداية القرن التاسع عشر، في عهد محمد علي والنهضة المصرية... كما أن انبعاثها الثاني ونجاحه، في بداية القرن العشرين، جاء مرة أخرى نتيجة ضعف الدولة التركية وتفككها، ومساعدة بريطانيا آل سعود على فرض ميثاق تجمعهم مع اعداد متزايدة من قبائل نجد.

وقد سمح انهيار الدولة العثمانية في سنة ١٩١٨، والمناورات البريطانية، لعبدالعزيز، بالاستيلاء على الاماكن المقدسة في الحجاز (١٩٢٤ – ١٩٢٥) وبالتالي تأسيس دولة آل سعود.

ولم تكن عشيرة آل سعود لتستطيع اثبات وجودها الا من خلال بنيات مجتمع الرعاة الرحل في نجد، وبصفة خاصة من خلال التنظيم القبلي. كما أن ارتقاءها للحكم، كان قائما على أساس محاولة احداث تحولات عميقة في البنية الاجتماعية:

١) تجميع عشيرة آل سعود لقيادات القبائل حولها، باغداق النعم المالية عليها، وباقامة علاقات المصاهرة معها، وبالوعود، وأيضا باشراكها في عملية التسييد التي تقودها.

٢) كان لشبه العقد المبرم بين مختلف أطراف الطبقة الحاكمة البدوية، وشبه الوحدة القائمة حول العشيرة الساندة ضمن هذه الطبقة، التي بدأ يتأكد دورها القيادي، كنتيجة طبيعية، هي تشكيل الاداة المشتركة لهذه الطبقة على شكل نواة لجهاز الدولة، تحت اشراف العشيرة الساندة.

٣) أدى تجاوز الانقسامات داخل الطبقة الحاكمة الى التخلي عن القوانين القضائية التي كانت تكرس الخلافات القديمة بين القبائل المتنافسة، وبالتالي الى تفريد وتمييز البدو المنتجين الصغار عن بعضهم، ثم الاقرار قضائيا بحل القبلية، وتعزيز دور الدولة. ولم تثر هذه التغييرات القضائية أية متاعب في البداية، لانها كانت شكلية ولا تمثل الا التأكيد الرمزي لوحدة البدو داخل الاسلام.

٤) لم يكن للعشيرة السعودية الساندة في البداية، وسائل لتقليص سلطة العشائر الاخرى مباشرة، ولم يكن جهاز الدولة الحديث يمتد امتدادا كبيرا. ولهذا، فقد كان من مصلحة القبيلة الحاكمة من الناحية العملية، أن تستعمل التنظيم القبلي كأداة في عملية تأطير السكان البدو، تجاوزا للقوانين والتشريعات التي أقرت قضائيا.

الصراع الداخلي حول السلطة

ولم تعرف المملكة السعودية منذ نشأتها، التنظيم الاداري ولا حتى توزيع المسؤوليات الكبرى، على شكل وزارات كما هو الحال في كافة الاقطار، اذ كان الملك عبدالعزيز هو المشرف على كافة الامور والقضايا. فباستثناء وزارة الخارجية التي انشأها "الميستر فيلبي"، ونصب فيها ابن الملك، الامير فيصل سنة ١٩٢٤، بهدف تربيته وتهيئته للموافقة على القرارات التي تخدم المصالح البريطانية.

وظلت الامور تسير بهذه الطريقة الى أن احس الملك عبدالعزيز بأن العجز بدأ يدب في جسمه، وأنه أصبح غير قادر على مواجهة كافة القضايا. وبسبب خوفه من ضياع السلطة، من طرف العائلة بعد موته، أو تشتت المملكة في حالة صراع الامراء على الخلافة، قرر أن يتولى بنفسه نقل السلطات لخليفته، قبل أن تبادره المنية. وهكذا تم انشاء مجلس الوزراء الذي لم يكن في الحقيقة الا مجلسا للامراء، وكان هذا المجلس يضم الملك باعتباره رئيسا للوزراء، ونائب رئيس الوزراء وهو ولي العهد الامير سعود ووزير الخارجية ابنه فيصل، واضاف منصب وزير المواصلات الذي عين فيه ابنه الامير طلال، كما عين عددا آخر من الامراء في مختلف المناصب الوزارية. وعقد المجلس أولى جلساته بتاريخ ٥٣/٧/٢٠ في مدينة الرياض، وهي الجلسة الوحيدة التي حضرها الملك عبدالعزيز، حيث تخلى عن رئاسة المجلس لولي العهد سعود.

وعند وفاة الملك عبدالعزيز في ١٩٥٣/١١/٩، انتقلت رئاسة الوزراء الى الامير فيصل مع احتفاظه بوزارة الخارجية، ومن يومها انطلقت الصراعات داخل الاسرة المالكة، ومما ساعد على تشعب هذه الصراعات، تعدد الامراء: فقد خلّف الملك عبدالعزيز ٣٦ ولدا، بينما أنجب

ابنه سعود الذى اعتلى العرش من بعده، ٥٤ بنتا و٥٢ ولدا، اما الملك فيصل ابن عبدالعزيز فلم ينجب غير ٨ ابناء وست بنات، ويبلغ عدد الامراء اكثر من ٣٠٠٠ أمير وازيد من ٢٠٠٠ أميرة، ينتمون الى عدة اجيال.

وطوال هذه السنوات، لم يتبلور في السعودية اى شكل للحكم في أشكاله الحديثة، ولا اى نوع من المؤسسات بمعناها العصرى. فباستمرار يظل الملك الحاكم المطلق، انطلاقا من التقاليد العشائرية العربية القديمة، يستمد سلطته من الاسرة أو القبيلة التي ينتمي اليها. وهكذا يكون الصراع الدائر بين الامراء في السعودية عبارة عن سعي الاجنحة المتصارعة لجمع تاييد وولاء أمراء الاسرة ذوى التاثير في مجريات الامور، ويقدر عددهم باكثر من مائة امير.

وعلى سبيل المثال، في سنة ١٩٦٤، عندما ارغم الملك سعود على التخلي عن العرش لصالح اخيه فيصل، كان ذلك بفضل حصول هذا الاخير على تاييد حوالي ٦٨ اميرا.

ورغم أن الملك يتشاور في أهم شؤون الحكم مع نخبة الامراء، فان القرارات النهائية في اى شأن من الشؤون تبقى من صلاحية الملك ليس الا. الا انه مع ذلك، يلاحظ أن دور الملك فيصل والسلطات التي كان يتمتع بها في مجال توجيه القرار، والاشراف على تنفيذه، تختلف تماما عن مقدرة الملك خالد.

اغتيال الملك فيصل واستعداد آل فهد

ان حدث اغتيال الملك فيصل في حد ذاته، لا يمكن فصله عن الصراع الدائر داخل البلاط السعودى. فقد تضاربت الاراء وحتى البلاغات الرسمية التي اذاعتها السلطات السعودية في هذا الموضوع. فتارة يتهمون منفذ العملية الامير فيصل ابن مساعد، بأنه مجنون، وتارة أنه اداة لمؤامرة خارجية، وتارة اخرى أنه كان تحت تاثير المخدرات ...الخ. غير أنه، في الفترة، السابقة لاغتيال الملك فيصل، ساد مناخ مفعم بالنقد والهجوم على سياسته داخل الاسرة المالكة، حيث نعت بالتسلط والتعنت، واصراره على تبوّء أولاده مراكز هامة في الدولة، كما كانوا يؤاخذون عليه اعتماده على مستشارين من خارج البلد، وعزله لبعض اخوته: مشعل وطلال ومتعب ومشارى... ولا يستبعد أن يكون الامير فيصل ابن مساعد ضحية اتفاق مع أطراف اخرى في العائلة الملكية، فضّلت التضحية به بعد انجاز الاغتيال.

ومن أقوى الكتل، داخل العائلة الملكية حاليا، كتلة الامير فهد، الذى يعتبر أقوى رجل في النظام، والمكونة منه، ومن أشقائه الستة الذين يحتلون اهم مراكز النفوذ، وهم ينحدرون من جهة أمهم، من آل السيدرى، التي تنتمي اليها زوجة الملك عبدالعزيز المفضلة. في حين أن كتلة خالد، مكونة من كبار أبناء عبدالعزيز. وكان الملك فيصل قبل موته يوازن بين الكتلتين، غير أن الامير فهد كان يغتنم كل المناسبات السياسية وغيرها، ليظهر انه بحق مهندس السياسة المستقبلية للسعودية، وغالبا ما كان يشير الى محادثيه، بان الملك فيصل يشكل عائقا امام تقدم السعودية وتطورها نحو حكم حديث، يتناسب مع متطلبات العصر. وفي ذات الوقت، كان ولي العهد اذ ذاك الملك خالد، يقضي كل أوقاته في الصيد بالصقور أو سباق الجمال ولا يهتم كلية بالقضايا السياسية.

وعند اغتيال الملك فيصل، بدا أن آل فهد قد أعدّوا مسبقا كل الاحتياطات، وأثبتوا فعلا شطارتهم في توزيع المهام والحفاظ على مصالح الاسرة وامتيازات افرادها، وتوزيع غنيمة المناصب بين الكتل بشكل يضمن التوازن المقبول. فارضيت كتلة الملك خالد بجعله ملكا ورئيسا رمزيا للوزراء، وارضيت اسرة فهد بجعله وليا للعهد ونائبا لرئيس الوزراء مع ممارسته للسلطة التنفيذية للملك، بينما ارضيت كتلة عبدالله ابن عبدالعزيز بجعله نائبا ثانيا لرئيس الوزراء مع بسط سيطرته على الحرس الوطني الذى يعتبر الدرع الداخلي الاساسي للنظام، اما كتلة فيصل فارضيت باسناد منصب وزارة الخارجية لابنه سعود الفيصل.

وكل هذه الكتل، بنسب أو أخرى، ترتبط مباشرة بالمخططات الامبريالية وبالاخص الامريكية منها. فتغذية الصراع وتدعيمه، وتحالف وتنافر الكتل، معظمه يتم تحريكه من طرف القوات الاجنبية. فهذه الاوضاع الفريدة هي التي تحرك الحكم وعلاقات القوى داخل النظام السعودى.

ولكن رغم كل النفوذ الذى تمارسه القوات المحافظة تحت ثقل التقاليد القبلية العتيقة، فان امواج التغيير نحو نظرة جديدة للنظام بدأت تهز هذه الجذور القديمة. فهناك جيل كامل، يزداد نموا يوما بعد يوم، من المثقفين والتقنوقراط الذين تلقوا دراستهم في الخارج، هم دون شك يتطلعون الى نوع جديد مناسب للسلطة، تسمح لهم باختراق كتل الامراء والمساهمة في الحكم.

وقد جاءت احداث المسجد الحرام، التي هزت ركائز النظام، لتؤكد هذا الاتجاه، وتدفع الى الامام بالعناصر التي ترغب في بناء دولة عصرية، تحت نمط جديد من المؤسسات الشكلية، التي تصلح بالاساس الى تجيير وجه النظام، واظهاره امام حلفائه، بشكل اكثر مقبولا، كنظام "عصرى متفتح"، قادر على اعطاء حماية اكثر وضمانات أقوى للمصالح الامبريالية في المنطقة. ■